

مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الإطار العولمي الجديد

د. بهوري نبيل

جامعة خميس مليانة؛ الجزائر
nabilbahouri@hotmail.fr

Received: May 2018

Accepted: July 2018

Published: September 2018

ملخص: يتمثل الهدف من هذه الورقة في إلقاء الضوء على دور مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل العولمة المالية حيث يعتبر النظام المصرفي أحد أهم أجزاء النظام المالي، وإن استقرار هذا الأخير مرتبط باستقرار النظام المصرفي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هو عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية. وإن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية انتقال رؤوس الأموال جعل قضية الاستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول، وأصبح موضوع الرقابة المصرفية الكلية يحتل أهمية كبيرة ومنها اتفاقية بازل 3، فمن خلال التجارب المتعلقة بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي تؤكد للسلطات النقدية وهيئات الإشراف على الجهاز المالي ضرورة اقتران هذه السياسة برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنباً للازمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، العولمة المالية، النظام المالي، المؤسسات المالية، بازل 3.

Abstract: The purpose of this article is to highlight the role of the Basel 3 proposals for the prevention of banking crises to improve the stability of the financial system in the light of financial globalization, where the banking system is one of the most the most important financial parts of the system, and the stability of the system is linked to the stability of the banking system, and among the reasons that led The instability of the banking system is the globalization of financial markets and the emergence of many financial innovations. The growing trend towards the application of globalization and financial liberalization and the associated integration of markets and the free flow of capital to make the issue of financial stability stand on the list of countries' concerns, and undergoing total banking supervision is of great importance, including the Basel Convention 3, by experiences with the application of the policy of financial liberalization The banker confirmed to the monetary authorities and the supervisory bodies of the financial system that this policy should be combined with effective supervision of the banking system to avoid financial crises.

•**Keywords:** Financial stability, Financial globalization, Financial system, Financial institutions, Basel III.

مقدمة:

يعتبر الاستقرار المالي في ظل العولمة هدفا أساسيا تراهن عليه الدول لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأن مع الترابط بين الإقتصادات بفضل الاتحادات وشبكات الاتصال، وأن مخاطر عدم الاستقرار المالي تصيب النظام المالي الدولي بالاضطرابات، مما يؤثر على مؤسسات النظام المالي في اتخاذ القرارات لدى العديد من الهيئات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات وغيرها من الفاعلين في الاقتصاد العالمي.

أما على الساحة الاقتصادية العالمية فقد احتلت دراسات تحقيق الاستقرار المالي مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية سواء أفراد أو مؤسسات على المستويين المحلي والدولي وأصبحت محط أنظار البنوك المركزية للدول والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وبنك التسويات الدولي (BIS) التي اعتادت جميعها على إصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي بل وخصصت جوانب من نشاطها لبحث دراساته والسعي لتحقيقه حيث أظهرت الساحة المالية تغيرات كثيرة وعميقة، شملت الأنظمة، السياسات، التشريعات والمنتجات، ولقد أدى الانتقال من اقتصاديات المديونية إلى اقتصاديات الأسواق المالية إلى دفع كبير باتجاه هذه التغيرات واستحداث تقنيات ووسائل جديدة وتنوع المنتجات المالية، حيث ازداد التعامل في الأسواق على حساب الوسائل التقليدية ولقد إلى ازدياد حدة المنافسة والارتباط والاندماج بين الأسواق على المستوى الدولي.

وإن فكرة الإصلاح المالي ذات الأبعاد المختلفة والمتعددة لتهدف إلى إقامة نظام مالي فعال يضمن توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والتي تعتمد على نمط التمويل المباشر تتطلب إعداد نظام مالي متنوع وفعال ومتوازن لخلق جو المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

الإشكالية:

➤ ما مدى قدرة اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية على تحقيق الاستقرار المالي في ظل العولمة المالية؟

أهمية البحث:

- نظرا لما عرفته البنوك من تغيرات وتطورات كبيرة على المستوى الدولي، يأتي هذا البحث لبيان المعايير العالمية المعمول بها في المجال المصرفي وعلى رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بازل 3.
- تأتي أهمية البحث من كون أن نجاح المؤسسات المالية المصرفية في أداء أعمالها المبنية أساسا على المخاطر لن يتحقق ما لم يكن هناك إشراف ورقابة مستمرة من قبل الهيئات المختصة في البلاد.
- نظرا لتزايد حدة المخاطر المصرفية التي أفرزتها العولمة المالية وحدوث العديد من الأزمات المالية، يأتي هذا البحث لبيان أهم القواعد الاحترازية التي تحكم عمل البنوك، والتي من شأنها التخفيف من سلبيات هذه المخاطر.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي كالتالي:

- الإحاطة بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- دراسة مختلف القواعد الاحترازية العالمية المستنبطة من معايير لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية.

- التعريف بمضمون القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر ومدى مطابقتها لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. المنهج المستخدم: حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها اخترنا المنهج الاستنباطي، معتمدين في ذلك على أداة التوصيف بغية دراسة مضمون القواعد الاحترازية التي تسهر على حسن سير عمل البنوك والنظام المالي بصفة عامة.

المحاور:

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

المحور الأول: الاستقرار المالي التعريف والأهمية

المحور الثاني: ماهية العولمة المالية

المحور الثالث: مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي

أولاً: الاستقرار المالي التعريف والأهمية

1. الاستقرار المالي، التعريف، الأهمية والأهداف

1.1. التعريف: إن أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية¹.

ويتفق الاقتصاديون حول تعريف مفاهيم الاستقرار المالي، الذي وصف بأنه القدرة علي تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة. ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: "المؤسسات المالية" ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والثانية "الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة هي "البنية التحتية"².

2.1. الفرق بين الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي:

أ. الاستقرار المالي (Financial Stability)

هو التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والاقتصادي مما يعني غياب الاضطرابات في هذا النظام فالمعزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الاضطرابات والنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بإمكانات معينة مثل تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق بجانب العمليات المالية والاقتصادية الهامة الأخرى مثل: الادخار- الاستثمار- الإقراض - السيولة وتوزيعها وتحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج وتقييم مخاطر المالية وإدارتها واستمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية للنظام ومكوناته على أكمل صورة.

ب. عدم الاستقرار المالي (Financial Instability)

عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) بأنه يمثل فترات عدم الاستقرار المالي في الأسواق المالية والتي تتحول لفترات الاضطرابات الحادة وتضعف قابلية النظام على تقديم خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الائتمان والسيولة ومن المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض النشاط الحقيقي في الاقتصاد³.

3.1. أهمية الاستقرار المالي:

يؤدي استقرار النظام المالي دوراً مهماً في استدامة النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، كما يساهم في توجيه مدخرات الأفراد والشركات نحو الاستثمارات المنتجة من خلال عملية الوساطة المالية، وقد أكدت الأزمة المالية الأخيرة (2008-2012) أهمية دور البنوك المركزية والهيئات المالية التنظيمية والرقابية الأخرى في الحد من تراكم المخاطر النظامية وزيادة المرونة في النظام المالي، وذلك نتيجة توفر المؤسسات المالية ذات الملاءة المالية العالية، وتطبيق أفضل الممارسات والمبادئ المصرفية والإشرافية الدولية.

2. أهداف الاستقرار المالي:

يهدف الاستقرار المالي إلى التقليل من المخاطر النظامية التي ظهرت أهميتها مع تكرار الأزمات المالية. ويعرف صندوق النقد الدولي المخاطر النظامية على أنها مخاطر توقف عملية توفير الخدمات المالية الناجمة عن تعطل احد أو كل قطاعات النظام المالي (كأسواق المال أو القطاع المصرفي) والذي يؤدي إلى العدوى المالية بين القطاعات المالية والحقيقية الأخرى المحلية والعالمية. وهناك أربعة مصادر رئيسية للمخاطر النظامية وهي:⁴

1. المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين النظام المالي المحلي والنظام المالي العالمي وانكشاف النظام المحلي على المخاطر العالمية.

ب. المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين مالية الحكومات وأنظمتها المالية كاعتماد النظام المصرفي على الدعم الحكومي.

ت. المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين القطاعات المحلية المختلفة كترابط النظام المصرفي مع أسواق المال أو قطاع التأمين.

ث. المخاطر النظامية الناتجة عن قوة العلاقة بين النظام المالي والتغيرات الاقتصادية الكلية كأسعار النفط أو معدلات البطالة.

3. متطلبات تحقيق الاستقرار المالي:

إن تحقيق استقرار النظام المصرفي والحد من عدم اليقين السائد يتطلب ثلاثة عناصر أساسية هي:⁵

1. دور أكثر فعالية لأجهزة الرقابة في تقرير مدى توافر مقومات الاستمرار للمؤسسات المعنية وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لها، بما في ذلك تحديد احتياجاتها من رأس المال على أساس تخفيضات قيم الأصول المتوقعة.

ب. التصريح الكامل والشفاف عن تراجع قيم الأصول في الميزانيات العمومية، بعد فحصها من جانب أجهزة الرقابة باستخدام مجموعة متسقة من المعايير.

ت. توضيح أجهزة الرقابة لنوع رأس المال اللازم سواء من حيث حصص رأس المال العادي الملموس أو رأس المال الأساسي والفترات الزمنية المسموح بها لتحقيق نسب رأس المال الإلزامي الجديدة.

4. مصادر عدم الاستقرار المالي:

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخلياً، من داخل النظام المالي، أو خارجياً، في الاقتصاد الحقيقي، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، فالسلطات المالية عادة قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات، وعلى العكس، يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية، إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة وغير محددة، وينحصر دور

السياسات غالباً عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تأثيره على النظام المالي، وذلك بعدة سبل منها المحافظة على قدرة النظام على استيعاب الصدمات وتشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية، وتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1. **المخاطر الداخلية:** قد تنشأ هذه المخاطر في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة، وهي: المؤسسات، الأسواق والبنية التحتية.

- **المؤسسات:** قد تنشأ المشاكل في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقاً إلى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظراً لتعرضها لمخاطر مماثلة.

- **الأسواق:** عادة ما تكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، مثل عدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب، والعدوى.

- **البنية التحتية:** قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركيز المخاطر وسلسلة الآثار التعاقبية (حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية في نظامي المقاصة والتسوية) وينجم عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي. وفي المقابل، فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية في الجهازين القانوني والحاسبي، يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.

ب. **المخاطر الخارجية:** تنبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي، فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية، أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو الأحداث السياسية، أو تقلبات أسعار النفط، أو الابتكارات التكنولوجية، أو التحولات المفاجئة في السوق، أو توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي، وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبرى، إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر في النظام المالي بأكمله.

5. محددات الاستقرار المالي

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي تحت ثلاث مجموعات، هي⁶:

1. **الشروط ماكرو اقتصادية:** إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة. حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

ب. **الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق:** من أجل الحفاظ على الاستقرار النظام المالي لا بد من توفير، الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتأطير كل من مستويات، طبيعة وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.

ت. **فعالية جهاز التنظيم والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع:** إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية، تعتبر أيضاً من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

ثانياً: ماهية العولمة المالية

1. مفهوم العولمة:

العولمة لغة: تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشيء أي جعله عالمياً وزيادة كثافة التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول على المستوى العالمي⁷.

كما جرى تداول كلمات أخرى في الدول العربية إلى جانب العولمة منها: الكوكبة، والكونية، والكونية، ومع ذلك فإن لفظ العولمة هو الغالب على غيره من الألفاظ الأخرى، وهو أكثر الألفاظ المتداولة حالياً⁸.

العولمة اصطلاحاً: يقصد بالعولمة إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليصبح العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي⁹.

2. تعريف العولمة المالية

تعرف العولمة المالية بصورة عامة بأنها الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وإرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تندفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر إرتباطاً وتكاملاً¹⁰.

3. خصائص العولمة المالية:

إن المتتبع للمفاهيم والتعريفات المختلفة للعولمة المالية يستنتج أن لها جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها¹¹:

أ. تلعب العولمة المالية دوراً أساسياً في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية، إذ أصبحت تلك الديون أدوات مالية تتداولها البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

ب. في ظل العولمة المالية ظهرت التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، أي أن العولمة المالية تؤثر على توزيع الادخار العالمي وتوظيفه في عالم وحيد القطب.

ت. تسمح للمضاربين بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة عبر المضاربة.

ث. استخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل التغطية والحماية من الأزمات.

ج. ظهور وتوسع أسواق "الأورو - دولار"، الذي بدأ من لندن ثم إلى بقية الدول الأوروبية.

ح. إدماج "البترو دولارات" في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول (سنة 1973) وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.

خ. حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.

د. تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية (إضافة إلى انفتاح هذه الدول).

ذ. يمكن الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالأستثمارات الأجنبية المباشرة والأستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.

ر. الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة لوجود المنافسة بين الممولين.

ز. تمكن من الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.

س. تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في مجالي الإدارة والتسيير.

4. تحديات العولمة المالية واللا استقرار المالي:

إن الحركة العميقة للتحرير والعولمة التي ميزت الجزء الأخير من القرن الماضي، والتي دعمت بموجة ابتكار في التكنولوجيات المالية قد لعبت دورا كبيرا في تحفيز النمو الاقتصادي في وسط تنتقل فيه بسرعة رؤوس الأموال نحو الاستعمالات الأكثر إنتاجية من جهة، لكنها طرحت تحديات جديدة بالنسبة إلى للمجتمع الدولي، حيث أن العولمة المالية قد سمحت بتطور الأنظمة المالية وظهور مكاسب الفعالية، فإنها أنشأت ووسعت بعض الاختلالات المالية والاقتصادية العالمية في ظل الترابط الاقتصادي المتنامي بين مناطق العالم، وفي الواقع يمكن لوفرة الادخار العالمي أن يثبط الادخار في بعض الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يزيد من حدة اختلال الميزان، التجاري وميزان رؤوس أموال هذه الدول، التي تعتمد على مصادر أموال خارجية لتمويل عجزها الخارجي.

وفي ظل العولمة تزداد حدة التبعية الاقتصادية، إذ من شأن خلق النقود الواسع الناتج عن سياسة نقدية في دولة ما أن يؤثر على أسعار أصول دولة أخرى فيؤدي إلى تشكيل الفقاعات، وبذلك فإن أسعار الأصول يمكن أن لا تعكس المعطيات الاقتصادية الأساسية، ينتج عنه تخصيص غير أمثل لرؤوس الأموال¹².

رغم أن مجهودات الأنظمة المالية تساهم بالتأكيد في جعل تخصيص رؤوس الأموال أكثر فعالية على المستوى الدولي إلا أنها تشكل عدة مخاطر في ظل الترابط المرتفع والأكثر تعقيدا بين الدول، الذي يعزز فرص انتشار العدوى وحدوث الأزمات بشكل كبير ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

5. المخاطر التي تواجه النظام المالي في ظل العولمة المالية:

أدى الارتباط الكبير بين الاقتصاديات نتيجة الاندماج المالي على رفع احتمال انتقال الأزمات من منطقة لأخرى، حيث ارتفعت درجة الترابط بين المتدخلين في نفس السوق وأصبح كل فاعل يعتمد على رغبة وقدرة الفاعلين الآخرين تقديمه للسيولة في حالة الاحتياج، إن هذا المحيط الجديد الذي يعتمد فيه كل فاعل على تصرفات الآخرين يمكن أن يعزز ظهور إخفاقات التنسيق بين الفاعلين، لاسيما حاملي المخاطر النظامية، فضلا عن ظهور عدة مخاطر تهدد الاستقرار المالي، أبرزها¹³:

1. **الخطر النظامي:** لم تعد المخاطر التي تهدد النظام المالي تقتصر على القطاع البنكي وأسواق رأس المال بل تعدتها إلى نظم التسوية الخاصة ودور المقاصة شبه الخاصة. وأصبحت جهات الرقابة الرسمية تواجه صعوبة في تحديد هذه المخاطر في ظل اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الأطراف التنظيمية والكيانات الخاضعة للتنظيم، وهناك نوعين من المخاطر داخلية وخارجية، تظهر الأولى في إحدى مكونات النظام المالي الأساسية (المؤسسات، الأسواق، البنية التحتية)، وتبرز هذه المشاكل في مؤسسة مالية وتنتقل إلى مؤسسات وقطاعات أخرى من النظام المالي، فتعرض بذلك المؤسسات إلى مخاطر الطرف المقابل وموجات السحب والعدوى. كما تؤثر الاختلالات الناتجة عن المؤسسات المالية (حالات التوقف عن النظم التشغيلية، تركيز المخاطر، آثار الدومينو سلبا على البنية التحتية المالية (في نظامي المقاصة، التسوية) وتؤثر بدورها على النظام المالي. أما المخاطر الخارجية فتتمثل في الكوارث الطبيعية، التغيرات في ميزان التبادل التجاري، الأحداث السياسية، تقلبات أسعار النفط، الابتكارات التكنولوجية،

التحولات في تنبؤات السوق، وتوقف بلد مجاور عن سداد الدين السيادي، كما تؤثر أحداث مرتبطة بالاقتصاد الجزئي كاختيار شركات كبرى وتراجع ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر سلبا على النظام المالي بأكمله.

ب. انخفاض الشفافية: ساهم عدم توفر المستثمرين وأصحاب الرقابة على المعلومات الكافية في انخفاض الشفافية في ظل تغير ميكانيزمات تحول المخاطر، وارتفاع العمليات خارج الميزانية وعمليات التوريق والتعامل بالمشقات. وقد ساهمت ميكانيزمات تحول الخطر في غموض وعدم استقرار الدائرة المالية، وأصبحت البنوك تلعب دورا بسيطا كمنظم وتحول بعدها خطر القرض لأعوان آخرين وتخرجها من ميزانيتها، وبذلك لم تعد تحتفظ البنوك بالقروض في ميزانيتها، واصطحب هذا التطور بانخفاض التحفيزات لقياس وتقدير خطر القرض، ذلك أن جزءا كبيرا من القروض موجه للتوريق، بالإضافة للطريقة التي يقاس ويسير بها الخطر، وكيفية إعادة توزيعه بين المستثمرين والتي لا تعتبر تحت رقابة أي سلطة، الأمر الذي يجعل حركة وقياس الخطر أكثر تعقيدا، حيث تتحول المخاطر ولا تختفي.

ت. الخطر المعنوي: ينشأ هذا الخطر في حالة افتراض تدخل القطاع العام لمنع وقوع الأزمات، يضعف الانضباط وفق شروط السوق ويتراجع الحافز لدى المشاركين في السوق على توخي الحذر في معاملاتهم.

ث. بنية وديناميكية السوق: تغيرت ديناميكية السوق نتيجة ارتفاع عوامة التمويل فانخفضت التكاليف، وأصبحت العديد من العمليات تجري على المدى القصير، وارتفع سلوك القطيع وتفاقت حركات الأسعار، انعكس سلبا على الأسواق وأصبحت الاضطرابات تنتقل حتى للأسواق التي لا تعاني من الاختلالات في الحالة التي يرى فيها المستثمرون أوجه تشابه بين السوقين.

وقد أسهمت الخصائص الجديدة للنظام المالي في انتشار حدة هذه الاضطرابات، وأصبح السوق المالي ينمو بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد الحقيقي، حيث تمثل مجموع الأصول المالية ضعف الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وتغير مكونات وطبيعة الأصول المالية، وذلك في إطار بنية النظام المالي الذي يتكون من مجموعة من العناصر المختلفة والمتراطة، البنية التحتية) النظم القانونية، نظم المدفوعات، نظم التسوية، النظم المحاسبية للمؤسسات والبنوك، شركات الأوراق المالية، المؤسسات الاستثمارية وأسواق الأسهم والسندات، النقود والاشتراكات. حيث إن اضطراب إحدى هذه المكونات يمكن أن يخل باستقرار النظام المالي ككل، أما في حالة اشتغاله بطريقة جيدة تمكنه من أداء وظائفه التسييرية، فإن اضطراب أحد عناصره لا يشكل بالضرورة تهديدا لكل النظام.

ويساهم النمو السريع للأسواق غير المنظمة أو التي ينقصها التنظيم (الأسواق بالتراضي) والفاعلين غير الخاضعين للقواعد الاحترازية في غموض وعدم استقرار الدائرة المالية من بين الأعوان الجدد، ويمكن أن نشير إلى بعض مسيري الأصول كصناديق التحوط والصناديق السيادية الذين يتمتعون بواجهة مالية معتبرة والتي عادة ما تتميز بمدى مرتفعة، والذي من المحتمل أن تطبق سلوك القطيع، وفي بعض الحالات يمكن أن تشكل توقعات ذاتية المنشأ حيث يمكن أن تسهم قراراتهم في تخصيص الأصول في حدة انفجار أو انهيار أسعار الأصول، الأمر الذي يهدد ميكانيزم تشكيل الأسعار.

ثالثا: مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي

1. تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقت أزمة الديون الخارجية

للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعرثر بعض هذه البنوك، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار انه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية و الأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى " لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وقد تكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا و لوكسمبورج¹⁴.

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

2. نشأة لجنة بازل وأهدافها:

ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ(بازل 2)، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته -بازل 3-، حيث تلزم قواعد اتفاقية (بازل 3) البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، صدرت اتفاقية بازل 3 في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010 تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد بما بين (2013-2019)، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.¹⁵

3. مقترحات لجنة بازل 3:

تناولت اتفاقية بازل 3، ثلاث ملفات رئيسية هي:

- متطلبات الأموال الخاصة؛

- خطر السيولة؛

- الخطر النظامي. وتمثل أهم هذه المقترحات فيما يلي:

1.3. رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة:

لتعزيز القدرة على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، فقد اقترحت لجنة بازل بأن يتم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين) الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من 2% سنة 2012 إلى حدود 4.5% مع بداية سنة 2015 من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى، التي سيتم رفعها من 4% إلى 6%¹⁶. كما سيتم حذف بعض العناصر منها، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى... الخ، وذلك بهدف الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات ويظهر الكفاية الفعلية لرأس المال.

أما الشريحة 2 فتسمى بالأموال الخاصة المكتملة، وتضم احتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون... الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لطلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3. أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداء من سنة 2015، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	حد أدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
%2.5	%1.875	%1.25	%0.625	-	-	-	رأس المال التحوط
7	6.375	5.75	5.125	4.5	4	3.5	الحد الأدنى لحقوق المساهمين+رأس مال التحوط
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10.5	%9.875	%9.25	%8.625	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال+رأس مال التحوط

Source: Bank for International Settlements: Results of the Basel III monitoring exercise as of 30 June 2012, Basel, March 2013, p 22.

كما أضافت نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية أو الحماية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5%، والتي الغرض منها ضمان احتفاظ البنوك برأس المال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات. وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سيكون بنسبة 8.5% . (6% لرأس المال الفئة 1 و 2.5% لرأس مال الحماية) ، وستصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5% مقابل 8% في الاتفاقيات السابقة.

الجدول رقم (2) : متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط

إجمالي رأس المال	رأس مال الفئة 1	حقوق المساهمين بعد الخصومات	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
-	-	2.5%	رأس المال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط
-	-	0-2.5%	حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية

Source: Banque des Règlements Internationaux: Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, Bâle, décembre 2010, p71.

ولقد كشفت الأزمة (2008) عن انخفاض مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال، وتقتصر هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0%-2.5% من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد. إن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، ويبدأ سريانه فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله.

كما أنه سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة خلال 8 سنوات بطريقة تدريجية مما يعطي وقتا كافيا للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال بغرض مساعدتها في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية، لذلك راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20% سنة 2014 لتصل إلى 100% سنة 2018¹⁷.

2.3. تنظيم السيولة:

عندما بدأت لجنة بازل عملها في منتصف عام 1980 ، أخذ بعين الاعتبار إدخال التنظيم على السيولة، ولكن سرعان ما تم التخلي عنه، ربما لأن الممارسة أثبتت أنها صعبة، وأيضا لأن لجنة بازل اعتبرت الملاحة المالية لمؤسسة ما ينبغي أن تكون كافية لضمان السيولة.

وقد أثبتت الأزمة المالية بأن الخلل استقر في السوق النقدية، وذلك بسبب عدم اليقين بشأن امتلاك الأصول السائلة، لأن البنوك التي تعتمد على هذا السوق للتمويل واجهت صعوبات نتيجة التدخل الحكومي، خاصة التي كانت في وضعية صعبة، مما كان عليها التخلص من الأصول بأسعار منخفضة، تسبب ذلك في خسارة مفاجئة بالنسبة لهم، وللمؤسسات التي تحصلت على أصول مماثلة، وبالتالي فإن مشاكل السيولة تحدد الملاحة المالية.

كل ذلك وقف على هشاشة وضعية السيولة لعدد كبير من البنوك، بما في ذلك اعتمادها لمواجهة التمويل على السوق النقدية، لأنه في العديد من البلدان منذ أواخر 1990 ، أغلب البنوك خفضت قيمة أصولها السائلة وزادت بشكل كبير من حصة التمويل السوقي قصير المدى. الانحراف لعب دورا رئيسيا في الأزمة التي كانت وراء طفرة الائتمان، قضية الرهن العقاري وأزمة السيولة.

كما أن تدخل البنك المركزي ساعد في الحيلولة دون انهيار النظام، وكان ما يبرره عندما يتعلق الأمر بمواجهة دعر المودعين، والذي أضيف إلى دوره المتمثل في المقرض دور "صانع السوق" الملاذ الأخير.

ويقترح إطار بازل 3 مؤشرات جديدة لسلامة البنك، وخصوصا التي تعكس سيولته، أي قدرته على تديرها في وقت قصير، ويعني ذلك أن وظيفة الوساطة التي تضطلع بها البنوك وهي "تحويل مدخرات المودعين إلى ائتمان يقدم للمقترضين" ستتضرر بشكل أقل فالودائع التقليدية تمثل مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض في السوق، فأموال الجلملة يمكن أن تتبخر بسرعة عندما تخضع الأسواق للضغوط ويتوقف المقرضون عن تقديم قروض جديدة أو يرفضون تجديد قروض قديمة. وأحد مقاييس قابلية تأثر البنك بصدمات الأسواق المالية هو مقدار خصومه غير المتصلة بالودائع، وهو مقياس تقريبي لمدى اعتماد البنك على التمويل السوقي. وقبل وقوع الأزمة، كانت البنوك تعتمد بصورة متزايدة على التمويل بالجلملة، ومن ثم أصبحت معرضة بصورة متزايدة لأخطار حدوث ارتفاع مفاجئ في التكاليف أو في توافر التمويل، كما حدث خلال فترة (2007-2008). وأول قياس تم تناوله حول قوة ميزانية البنك هو اعتماده على مصادر التمويل بخلاف الودائع¹⁸. ولتجنب أزمات السيولة والتوترات بين المؤسسات المالية، نسبتين من السيولة اعتمدتا في اتفاقية بازل 3 اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة، وسنبينهما كما يلي:

ا. الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

ب. الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتُحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

3.3. إدخال نسبة الرافعة المالية:

كان للتوسع في منح الائتمان قبل الأزمة الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتناس الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي. ولهذا عملت بازل 3 على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية، لكبح التوسع في القروض البنكية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية بما يتناسب مع الأموال الخاصة.

4.3. توسيع مفهوم المخاطر: تخص بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها:

أ. تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات، وتمويل سندات الدين وكذلك الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال. وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزء من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل.

ب. تخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق، وذلك يتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان، والجدول التالي يبين النسب التي تم تخصيصها من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي أضافته بازل 3 كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات (الوحدة%)

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات أخرى	انكشاف التوريق
AA- /A-1 إلى AAA	≥ 1 سنة	0.5	1	2
	< 1 سنة > 5 سنوات	2	4	8
	≤ 5 سنوات	4	8	16
BBB- إلى A+ /P-3 /A-3/A-2	≥ 1 سنة	1	2	4
	< 1 سنة > 5 سنوات	3	6	12
	≤ 5 سنوات	6	12	24

Source: Banque des Règlements Internationaux: op.cit, p50.

حيث ان نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب عكسيا مع تنقيط الأصل، فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال. أما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى، وهذا يدل على أن التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة¹⁹.

4. تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي

يمكن تلخيص أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي في النقاط التالية²⁰:

أ. إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
ب. عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.

ت. انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ث. إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان برذرز) في الأزمة المالية

الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، أصبح أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

ج. انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعدها رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

ح. التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار النظام المالي.

خ. فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

د. الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.

ذ. التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.

ر. إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

ز. انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

س. إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

ش. قد تتسبب معايير "بازل 3" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

ص. إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

ض. معايير بازل 3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

ظ. أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05% إلى 1.15% تقريبا.

5. تحديات السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي:

هناك مجموعة من التحديات التي تتمثل في متطلبات توفير بنية تحتية داعمة لتحديد وتنفيذ سياسات التحوط الكلي بما يضمن نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار المالي. ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات على النحو التالي:

أ. توفير بيئة رقابية قادرة على تحقيق النمو المنضبط للنشاط المصرفي والمالي في إطار تعامل السلطات الرقابية مع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها استناداً لمبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع جميع هذه المؤسسات وبما يوفر لها فرص عمل متكافئة.
ب. تحقيق التوازن في التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية، وذلك بمراعاة أن لا تكون سياسات التحوط والحصافة الرقابية بذلك التشدد والمغالاة التي من شأنها إرهاب المؤسسة المالية وإشغالها في إجراءات ذات تأثير سلبي على كفاءة العمل لديها،
ت. التحوط من المخاطر الناتجة عن أنشطة أو مؤسسات غير مراقبة من البنوك المركزية أو جهات رقابية أخرى، سواء كانت هذه الأنشطة ومخاطرها من داخل الدولة المعنية أو من خارجها.

ث. تطبيق نظم وسياسات التحوط الجزئي والكلي تعتبر ضرورة لتحقيق الاستقرار المالي، إلا أنها قد تظل غير قادرة على تحقيق الغايات الرقابية المتمثلة في الحد من المخاطر النظامية وعدم تحولها إلى أزمات مالية.

ج. خصوصية العمل المصرفي الإسلامي تفرض تحديات أخرى تتطلب تطبيق أدوات التحوط الكلي بما يستوعب أنشطة هذه المؤسسات، في ضوء طبيعة ونماذج أعمالها من ناحية، وأخذاً بالاعتبار الضوابط الرقابية الخاصة بالإشراف على العمل المصرفي الإسلامي من ناحية أخرى.

ح. توفير الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي والقانوني، والتي تتمتع بالكفاءة والخبرة.

الخاتمة:

لقد تركز الاهتمام في أعقاب الأزمة العالمية على المصارف لدورها المهم في النظام المالي، وأنظمة وصلاحيات الرقابة اللازمة للتعامل معها بفعالية، وقد قامت لجنة بازل بوضع معيار جديد فيما يخص المصارف المهمة في النظام المالي، إلا أنها خلصت إلى أن تحتاج لرقابة أشد صرامة وبالتالي موارد أكبر، لا تمثل إلا هدفاً واحداً لجوانب الرقابة على المصارف، وينطبق كل مبدأ من المبادئ الأساسية هذه، على رقابة المصارف كافة. حيث لم تعد العوامة المالية خياراً بديهاً بقدر ما أصبحت اتجاهها إجبارياً، فهي طريق جديد لتحقيق عائد اقتصادي سريع ومرتفع، فانتساع نطاق السوق ليشمل كافة أنحاء وأرجاء العالم خير من الأسواق المحلية المتجزئة صغيرة الحجم. وهناك العديد من التغيرات أحدثتها العوامة المالية على الاستقرار المالي، والسبل التي اتخذتها هذه الأخيرة لمواجهة المحافظة على استمراريتها وبقائها. ويمكن القول بان العالم المعلوم اليوم وبعد الأزمة المالية العالمية أصبح ينظر إلى الاقتصاد العالمي بصورة أكثر شمولية، وبدأ يهتم بالأطراف المؤثرة في الاقتصاد العالمي، وضرورة مشاركتها في صياغة أنظمتها والمساهمة في حل المشكلات المالية التي تمر بالعالم. وتسعى من خلال ذلك بازل 3 إلى فرض مزيد من القيود على البنوك للحد من مزيد من المضاربات في الأسواق، ولتوفير احتياطات أكبر في البنوك لتقليل المخاطر عليها.

ولقد أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفاً متزايد الأهمية لدى صناع السياسات الاقتصادية، كما يحكم كفاءة أداء النظام المالي مدى ترابط وسلامة مكوناته الأساسية، فحدوث أي اضطراب في أحد هذه العناصر من شأنه أن يضعف الاستقرار في

النظام بأكمله، وذلك ما أسفرت عنه الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق المالية والتي أكدت على أهمية إعادة هيكلة النظام المالي العالمي من خلال دعم عناصره وتعزيز الإجراءات الاحترازية على المستويين الكلي والجزئي.

فهي تواجه تحديات كبرى وهذا ما قد يدفعها لتصحيح مساراتها وان تثابر لدراسة خيارات إستراتيجية جديدة، كإعادة النظر في أساليب تمويلها والتقنيات المستعملة في ذلك، والاندماج مع بعضها البعض، الذي كان أهم آثار العولمة المصرفية. ولعل مختلف الاستراتيجيات التي خططت لها بازل 3 في عصر لا يبقى فيه سوى الأقوى، لربما قد تنتج نموذجا رائدا يكون أكثر مرونة وشفافية مع الوضع الراهن، وقد رأينا كيف أن الاقتصاديين في الغرب بدؤوا في طرح البديل وفتح بعض المؤسسات المالية الإسلامية، وأن بإمكانها أن تعالج أوتسهم في معالجة الأزمة المالية.

التوصيات

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالمتغيرات الكلية وأهمها معدلات النمو، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، معدلات الاستثمار... الخ.

- الحفاظ على الاستقرار السياسي، حيث تقل أهمية العوائد بالنسبة للمستثمر إذا لم يتوفر الاستقرار السياسي في البلد المعني.

- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للمصارف في هذه البلدان، من أجل كبح الحركة السريعة لرؤوس الأموال الدولية، ووضع حد للعمليات ذات الطبيعة المضاربية البحتة وربط فيما بينها.

- تشديد الضوابط على التدفقات الرأسمالية الداخلة، إصلاح حوكمة الأسواق المالية، إتباع سياسات السلامة الاحترازية الكلية وتعزيز الهياكل الدولية التي تضمن الاستقرار المالي.

- تقوية أجهزة التنظيم والرقابة البنكية وتطويرها وفق المعايير الدولية، وإعادة الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي، تخفيض مكافآت المسؤولين البنكيين واستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للرقابة على البنوك، مع تعزيز دور لجنة بازل في إرساء استقرار القطاع البنكي، حيث تم تقديم أهم المقترحات التمهيديّة لاتفاقية بازل 3، والتي تتمثل في رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة، تنظيم السيولة، إدخال نسبة الرافعة المالية وتوسيع مفهوم المخاطر.

- ضرورة أن يتبنى مثل هذه المواضيع علماء لهم خبرة في المعاملات من الناحية الفقهية للتأكد من مشروعيتها.

- إتباع منهج شامل يضمن الاستقرار المالي عن طريق إصلاح هيئات التصنيف الائتماني، التصدي لقيود أجواء عدم اليقين، البحث عن بيانات جديدة من الإحصائيات المالية الدولية وبناء شبكة عالمية من الروابط المالية.

- توفير نظام إعلامي قوي يسمح بزيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن البيانات في الزمان والمكان بما يسمح للمتعاملين بأخذ قرارات بناء على حقائق الأوضاع وبعيدا عن الكتمان والتستر عن مواطن الخلل حتى يسمح بتحليل وتقدير وتوقع قيم كل المتغيرات والمخاطر المرتبطة بالنشاط.

- تحسين التشريعات الخاصة بتقديم الائتمان وذلك بتنظيم وتقنين عمل الوسطاء العقاريين الذين تسببوا في إشعال فتيل الأزمة المالية العقارية الأمريكية، مع العمل على تنظيم وتحسين التشريعات الخاصة بالقروض الائتمانية العقارية، وذلك بفرض المزيد من الشفافية والإيفاء بالعهد وتسديد الديون عند انقضاء المدة الزمنية المتفق عليها.

-إعادة النظر في القواعد المحاسبية الحالية غير الشفافة فلا بد للمحاسبة من أن تكون فعالة، محايدة تبرز القيمة الحقيقية لحسابات المؤسسات الاقتصادية المالية والنقدية، فأية عملية مالية غامضة وغير شفافة تؤدي حتما إلى انعدام الثقة لدى المستثمرين.
-تقوية سلطة المؤسسات التضيقية أو التعديلية وذلك بتمكينها من مراقبة جميع الأسواق خاصة تلك التي تعمل في الخفاء دون رقابة، وتشتغل بمليارات الدولارات على المستوى العالمي في شتى عمليات المضاربة التي تسببت إلى حد كبير في إشعال فتيل الأزمة المالية العالمية.

● قائمة الإحالات والمراجع:

¹ أحمد مهدي بلواقي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي المجلد 21، العدد 2، 2008، ص 71.

² http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=88280:2015-10-23-14-14-44&catid=34&Itemid=55 بتاريخ 2018/05/25_ اطلع عليه بتاريخ:

³ من الموقع: <https://www.al-sharq.com/opinion> اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/25.

⁴ من الموقع: <http://www.alriyadh.com/15039> اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/25.

⁵ تقرير الاستقرار المالي، افريل 2009، ص 5.

⁶ AMAO: « Stabilité financière et supervision bancaire au sein de la CEDEAO », Agence Monétaire de l'Afrique de l'Ouest », Novembre(2009), PP.03-04

⁷ ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 11.

⁸ عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 8.

⁹ ناصر داداي عدون، شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية في الدول النامية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 78.

¹⁰ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 33.

¹¹ محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 11.

¹² Jérémy Charbonneau, Nicolas Couderc, globalisation et instabilité financière, comprendre la finance contemporaine, Regards croisés sur l'économie, La découverte, N3, 2008, p 238.

¹³ صديقي مليكة، بوكروح بيمية، العولمة المالية والاستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد، 07، 2016، ص 43-44.

¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

¹⁵ الراجحي المالية، اتفاقية بازل نصح علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010، ص 1.

¹⁶ بريش عبد القادر، غراية زهير: مقررات بازل (3) ودورها في تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، المؤتمر الدولي الثامن حول " دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 19 - 20 نوفمبر 2013، ص 305.

¹⁷ بنجار حياة، اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص 280.

¹⁸ تومركابان، كاميليا ميناويو، القوة عند الإقراض، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص 53.

¹⁹ بنجار حياة، اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 282.

²⁰ مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي" يومي أيام من 09-10 سبتمبر 2013، أسطنبول، تركيا ص 15-17.